CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/WG-RI/4/6
11 April 2012

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

الفريق العامل المفتوح العضوية
المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية
في اتفاقية التنوع البيولوجي
الاجتماع الرابع
مونتريال، 7-11 مايو/أيار 2012
البند 6 من جدول الأعمال المؤقت.*

استعراض تنفيذ إستراتيجية حشد الموارد

*مذكرة من الأمين التنفيذي***

أولا- مقدمة

1. أحال مؤتمر الأطراف بمقرره 3/10 ألف-باء القضيتين التاليتين إلى النظر من جانب الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية خلال اجتماعه الرابع:

(أ) الأسس التي ستعتمد خلال الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف بشأن الأهداف الخاصة بحشد الموارد لتنفيذ الاتفاقية المعنية بالتنوع البيولوجي (المقرر 3/10 ألف، الفقرة 10)؛

(ب) الإعداد لعمليات استعراض تنفيذ إستراتيجية الاتفاقية لحشد الموارد[1] التي سيجريها الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف وفقا للمقرر 11/9باء (المقرر 3/10 باء، الفقرة 3)؛

2. ودعا مؤتمر الأطراف، من خلال الفقرة 10 من المقرر 3/10 ألف الأطراف إلى أن تقدم، من خلال الأمين التنفيذي، معلومات للفريق العامل المعني باستعراض التنفيذ بشأن وجهات نظرهم إزاء الأساس الذي تعتمد عليه الأهداف التي ستعتمد خلال الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف, ووصلت تقديمات من إكوادور، والاتحاد الأوروبي والهند واليابان والكويت استجابة للإخطار SCBD/ITS/YX/75582 والذي يتوافر على http://www.cbd.int/financial/news/.

3. ودعا مؤتمر الأطراف، من خلال الفقرة 4 من المقرر 3/10 باء الأطراف والمنظمات المعنية إلى أن تقدم وجهات نظر ومعلومات وخبرات عن تنفيذ إستراتيجية حشد الموارد للنظر من جانب الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص المعني باستعراض

* UNEP/CBD/WG-RI/4.1

** استعرض مكتب مؤتمر الأطراف هذه الوثيقة خلال اجتماعه يوم 5 أبريل/ نيسان 2012. وبناء على التوصية من المكتب، عدلت النسخة المؤقتة التي كانت قد عرضت في وقت سابق، وأعيد عرضها للنظر من جانب الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية.

1 المقرر 11/9 باء، المرفق.

/...

لتقليل الآثار البيئية لعمليات الأمانة والمساهمة في تنفيذ مبادرة الأمين العام بأن تكون منظمة الأمم المتحدة محايدة مناخيا، طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة. ويرجى من المندوبين التكرم بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

تنفيذ الاتفاقية خلال اجتماعه الرابع. ووصلت تقديمات من الإكوادور والهند والكويت والاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى الدنمارك وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وأسبانيا وهولندا والمملكة المتحدة استجابة للإخطار (2011-071) SCBD/ITS/YX/75583 والذي يتوافر على http://www.cbd.int/financial/news/

4. وعقدت، في سياق المقررين 3/10 ألف-باء ندوة حوارية غير رسمية في كيوتو خلال الفترة من 6 إلى 9 مارس/ آذار 2012. وقد اشتركت في استضافة الندوة حكومات إكوادور واليابان والسويد والنرويج والهند للاستكشاف والإسهام في الفهم والعمل على توضيح مجالات الالتقاء والاختلاف فيما يتعلق بطرق توسيع نطاق حشد الموارد المالية. وضم المشاركون نحو 80 ممثلا من الحكومات والوكالات الإنمائية ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية ومنظمات المزارعين والمجتمعات المحلية ومنظمات الشعوب الأصلية والعلماء والقطاع الخاص. واعتمدت عملية المشاركة على الترشيحات التي وصلت من الأطراف وغير الأطراف من خلال أمانة الاتفاقية. وكانت الجهات الداعية هي حكومات السويد وإكوادور والنرويج والهند واليابان والأمانة. ولم تضع الندوة توصيات رسمية بل حققت تقدما في تعزيز الفهم فيما بين المشاركين بغرض تيسير المناقشات في الاجتماع الرابع للفريق العامل المفتوح العضوية المخصص المعني باستعراض المعلومات، والاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف. وتضمنت الندوة مزيجا من العروض الرئيسية، ودراسات الحالة ومناقشات لفريق صغير. ويرد ملخص أعده الرئيس المشارك في وثيقة (UNEP/CBD/WG-RI/4/INF/9).

5. غير أنه ساد توافق في الآراء في الندوة بشأن المصطلحات المستخدمة المتعلقة "بالآليات المالية المبتكرة" واتفق المشاركون على أن هذا المصطلح غير مناسب حيث أنه يشير إلى طائفة عريضة من الآليات بما في ذلك نهج عامة وخاصة وكلاهما محدد ويمثل في الحقيقة بدائل جديدة. وأشير، كاقتراح بناء لتجنب سوء الفهم، استخدام تعبير عام مثل "آلية تمويل التنوع البيولوجي". كذلك فإن ذلك سوف يساعد على تسمية آليات محددة حيثما يكون ممكنا.

6. وكمساهمة أخرى في الاستعدادات للاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف بشأن حشد الموارد، اشتركت المملكة المتحدة والهند في رعاية عملية تقييم عالمي للموارد اللازمة لتنفيذ الخطة الإستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة 2011-2020 وتحقيق أهداف أيتشي للتنوع البيولوجي أجراها فريق رفيع المستوى من الخبراء وإدراكا من الفريق بأن الدراسة المتعلقة باقتصادات النظم الايكولوجية والتنوع البيولوجي ساعدت في الكشف عن تكاليف عدم العمل فيما يتعلق بفقدان التنوع البيولوجي وإبرازها كذلك احتمالات الاستثمارات في التنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية، سيركز فريق الخبراء على الاحتياجات من الموارد لتحقيق أهداف إيشي على المستوى العالمي. وفي هذا السياق، يهدف إلى دعم المناقشات بشأن حشد الموارد خلال الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف. ودعت حكومة الهند السيد بافان سوخديف رئيس الدراسة الخاصة باقتصاديات النظم الايكولوجية والتنوع البيولوجي إلى رئاسة الفريق الرفيع المستوى الذي سيتألف من ثمانية أعضاء ويضم اقتصاديين وعلماء يعاونهم عدد من مشروعات البحوث التي كلفت المملكة المتحدة بتنفيذها والتي ستكمل الأعمال الجارية الأخرى لدراسة التكاليف المحتملة لتحقيق مختلف أهداف إيشي بما في ذلك تقييم احتياجات التجديد السادس لمرفق البيئة العالمية. وعلى ذلك الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات المعنية إلى ترشيح خبراء للعمل في الفريق الرفيع المستوى. وترد معلومات أخرى عن اختيار أعضاء فريق الخبراء في www.cbd.int/financial/assessment.

7. وقد أعدت هذه المذكرة للمساعدة في نظر هاتين القضيتين المشار إليهما في الفقرة 1 أعلاه من جانب الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية بالاستعانة بالتقديمات الواردة من الأطراف. ويوفر القسم الثاني تجميعا لوجهات النظر من الأطراف على أساس الأهداف التي سيجري اعتمادها خلال الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف استجابة للفقرة 10 من المقرر 3/10 ألف. ويوجز القسم الثالث المعلومات التي وردت من الأطراف عن حالة تنفيذ الإستراتيجية الخاصة بحشد الموارد فيما يتعلق بالأهداف 2 و5 و7 و6. وأخيرا يتضمن القسم الرابع مشروع توصيات للنظر من جانب الفريق العامل.

ثانيا- الأسس التي سيعتمد عليها في اعتماد الأهداف

8. تنص رسالة إستراتيجية حشد الموارد على أن "هدف إستراتيجية حشد الموارد هو تحقيق زيادة كبيرة في التوقعات المالية الدولية والتمويل الداخلي للتنوع البيولوجي بهدف تحقيق خفض كبير في ثغرات التمويل الحالية لدعم التنفيذ الفعال لأهداف الاتفاقية الثلاثة وهدف عام 2010. وينبغي النظر إلى هذا الهدف المتعلق بحشد الموارد باعتباره إطارا مرنا لوضع أهداف قابلة للقياس و/أو مؤشرات لمعالجة جميع مصادر التمويل ذات الصلة وفقا للأولويات والقدرات الوطنية ومراعاة الأوضاع والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية".

9. ووضع مؤتمر الأطراف في الفقرة 7 من المقرر 3/10 ألف مجموعة من المؤشرات لرصد تنفيذ إستراتيجية حشد الموارد، وقر في الفقرة 8 (1) من نفس المقرر اعتماد أهداف خلال الاجتماع الحادي عشر بشرط أن تكون خطوط الأساس الكبيرة قد حددت ووفق عليها وأن إطار الإبلاغ الفعال قد اعتمد.

10. وتشير الفقرة 9 من نفس المقرر إلى أن مؤتمر الأطراف يرى ما بقى بالنسبة لوضع الأهداف:

(أ) زيادة التدفقات المالية السنوية بحلول عام 2020 للبلدان المشاركة للإسهام في تحقيق أهداف الاتفاقية الثلاثة؛

(ب) تزويد جميع الأطراف بالموارد المالية الكافية بحلول عام 2015:

(1) احتياجات التمويل وثغراته وأولوياته المبلغة؛

(2) تقدير و/أو تقديم القيمة الكامنة والقيم الايكولوجية والجينية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتعليمية والثقافية والترويحية والجمالية للتنوع البيولوجي وعناصر؛

(3) إعداد خطط مالية وطنية للتنوع البيولوجي؛

(ج) زيادة عدد المبادرات لرفع أو إصلاح أو إزالة لحوافز بما في ذلك الإعانات الضارة بالتنوع البيولوجي والتي يمكن استخدامها للترويج للحوافز الايجابية التي تتسق وتتواءم مع الاتفاقية والالتزامات الدولية الأخرى.

11. واقترحت إكوادور، في تقديمها، خمسة أسس إضافية: معاملات خطط المدفوعات مقابل الخدمات البيئية والمعتمدة على تكلفة الفرصة في أنشطة محددة وعدد من التجارب الإيجابية التي استخدمت فيها آليات لتمويل المبتكرة، كما أظهرت إشراك مختلف القطاعات بما في ذلك القطاع الخاص وأطر الحوكمة المسؤولة والعادلة لتطبيق آليات مالية مبتكرة لإتاحة الفرصة للمشاركة المحلية في كل من وضع وامتلاك الآليات وتحقيق تطبيقها على مختلف المستويات، والتثمين الملائم للاستثمار في الموارد ورأس المال البشري للمشاركة بصورة ملائمة في أي موارد مالية تتم تعبئتها، والاستثمار العام الاستراتيجي الذي يشجع الشركات الخاصة على الاستثمار في التكنولوجيات لمحسنة لأغراض البيئة.

12. وأشار الاتحاد الأوروبي إلى أن تعبير "الأسس" يمكن أن يتعلق بالحاجة إلى مناقشة المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تستند إليها أهداف الإستراتيجية والشروط التي ينبغي تحقيقها للتمكن من اعتماد الأهداف، واقترح المبادئ الأساسية التالية التي تعتمد عليها أهداف الإستراتيجية:

(أ) ينبغي أن تكون الأهداف واقعية من حيث إمكانية تطبيقها وتوافرها؛

(ب) ينبغي أن تكون خطوط الأساس كبيرة؛

(ج) ينبغي أن تكون المؤشرات واضحة وبسيطة وسهلة القياس وتراعي التدفقات المالية التي تفيد التنوع البيولوجي بما في ذلك تلك التي تفيد أيضا الأغراض الأخرى.

13. وفيما يتعلق بخطوط الأساس، ذكر الاتحاد الأوروبي أن من المهمة النظر في كمية خط الأساس وسنة أو فترة خط الأساس، وطرح اقتراحات بشن متابعة النظر في خطوط الأساس الكبيرة. وفيما يتعلق بإطار الإبلاغ الفعال، أشار الاتحاد الأوروبي إلى الحاجة إلى توضيح كيفية وتوقيت اعتماد هذا الإطار الخاص بالإبلاغ، وأشار إلى عدد من التوصيات المتعلقة بوضع أطر الإبلاغ مستخلصة من الدراسة الاستكشافية بشأن مدى جدوى المؤشرات المعتمدة لإستراتيجية حشد الموارد. وعلاوة على ذلك، أشار الاتحاد الأوروبي إلى ضرورة أن تعترف المناقشات بشأن أهداف التمويل خلال الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف بالحاجة إلى زيادة التمويل العام بل وكذلك إلى إمكانيات آليات التمويل المبتكرة، واقترح عدة مبادئ لدى تقييم الفرص والتحديات المتعلقة بالهدف رقم 4 من إستراتيجية حشد الموارد.

14. وأشارت الهند إلى أن قضية اعتماد هدف/ تحديد الاحتياجات في ضوء خلفية عمليات حشد الموارد التي يضطلع بها لتنفيذ الأولويات الرئيسية للتنوع البيولوجي قد وضحت من خلال أهداف التنوع البيولوجي لعام 2020. ويتعين أن ترتكز عملية تحديد الأهداف على خطوط الأساس الوطنية بالاعتماد على الاستراتيجيات المؤسسية المتضمنة في استراتيجيات وخطط عمل التنوع البيولوجي الوطنية وتوفير إشارة كافية لدوائر المانحين والقطاع الخاص عن الجدوى التقنية والاقتصادية لأهداف التنوع البيولوجي لعام 2020 في السياق الوطني. وعلى ذلك فإن من الضروري أن تكون أهداف التمويل واقعية وفعالة وإستراتيجية حتى يمكن تحقيق أهداف التنوع البيولوجي لعام 2020.

15. واقترحت الهند أيضا أن يركز الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف على التحسينات المؤسسية وعلى تبسيط الوسائل القائمة لتحديد الأهداف بالنظر إلى أن الآليات المؤسسية تمثل العنصر الرئيسي في تسليم أهداف التنوع البيولوجي لعام 2020. وفيما يتعلق بالوسائل الاقتصادية، أبرزت الهند أهمية ألعمل على النهوض بالوسائل القائمة ، التى لديها إمكانية تحسين حفظ التنوع البيولوجي بالنظر إلى أن ذلك سوف يحقق تأثيرات مباشرة وصحية. وينبغي أن يكون تركيز تحديد الأهداف للوصول والاستفادة من الآليات المشتركة على تحسين الآليات القائمة بدلا من إدخال نظم جديدة.

16. وشددت اليابان على أهمية المعلومات/ البيانات الملائمة والكافية لتحديد الأهداف واقترحت أن يؤخذ مايلي في الاعتبار لدى نظر مستوى الأهداف:

- التغييرات الأخيرة في الوضع الاقتصادي العالمي وتزايد صعوبات الظروف المالية للبلدان المانحة على وجه الخصوص؛
- الجهود التلقائية من جانب البلدان النامية؛
- المساهمات أيضا من البلدان التي حققت نمو اقتصاديا ملحوظا؛
- الاستفادة من أموال القطاع الخاص.

17. واقترحت الكويت إنشاء صناديق بيئية وطنية وإقليمية للبلدان غير المؤهلة للحصول على دعم مالي من مرفق البيئة العالمية، وينبغي أن تتمثل المهمة الأولى لهذه الصناديق في دعم تنفيذ الخطة الإستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة 2011-2020. وحددت الكويت أيضا عددا من الفرص أمام التعاون الإقليمي مثل تبادل المعلومات والخبرات، وتطبيق نفس المنهجية البيئية، وإنشاء قواعد بيانات بيئية وآلية لتبادل المعلومات ووضع الأولويات في ميدان البيئة.

المعلومات المتعلقة بآليات التمويل المبتكرة

18. وعقب الإطار 2011-069 استجابة للمقرر 3/10 الفقرة 8(ج)، تلقت الأمانة تقديمات من كندا والاتحاد الأوروبي والهند واليابان والمكسيك والمالديف والنرويج وروسيا فضلا عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، الرقم الدليلي للتنمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والإدارة العامة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وبرنامج قطاع الأعمال وتعويض التنوع البيولوجي ومنظمة حفظ الطبيعة وويب اللجنة الاقتصادية لأوروبا والتحالف العالمي من أجل الغابات وبرنامج سكان الغابات. وتتوافر جميع التقديمات على: http://www.cbd.int/financial/news/ وجرى تجميعها في مجموعة من التقديمات بشأن آليات التمويل المبتكرة في سبتمبر/ أيلول 2011. وسوف تستخدم التقديمات كمعلومات أساسية لدى إعداد تقرير الرصد العالمي بشأن تنفيذ إستراتيجية حشد الموارد.

19. وكما أشير في الفقرة 4 أعلاه، نوقشت وجهات نظر لأصحاب المصلحة متعددين بما في ذلك من سياق "حق أمنا الأرض" في ندوة حوار غير رسمية في كويتو من 6 إلى 9 مارس/ آذار 2012 وعلى وجه الخصوص في سياق المقرر 3/10 الفقرتين 8(ب) و(ج) ويوفر موجز مفصل أعده الرئيسان المشاركون المزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع .

20. واستنادا إلى التقديمات المشار إليها أعلاه، قد تدور المداولات الأخرى بشأن الآليات المالية المبتكرة حول قضيتين: معالجة الشواغل المتعلقة بالآثار السلبية المحتملة للآليات المالية المبتكرة واستكشاف أفضل الخيارات لتحقيق التقدم.

إطار الإبلاغ وخطوط الأساس

21. واستجابة للطلبات المقدمة للأمين التنفيذي في المقرر 3/10 الفقرة 8(هـ) و(ج)، أعدت الأمانة إطارا أولويات للإبلاغ وخيارات لخطوط الأساس ترد في الضميمة 1 من هذه الوثيقة. وقد أتيحت الوثيقة للأطراف، وطلب منهم تعليقات من خلال الإخطار 2011-190 الصادر في 30 سبتمبر/ أيلول 2011. وجرى في ضوء التعليقات التي تلقيت، إجراء تنقيح للتوجيه المتعلق بالمنهجية وإطار الإبلاغ ويمكن الحصول على الوثيقة المنقحة من http://www.cbd.int/financial/doc/srm-guidance-2012-01-en.pdf.

22. ويشكل إطار الإبلاغ جزءا من التوجيه المتعلق بالمنهجية والتنفيذ لوضع المؤشرات الخاصة برصد تنفيذ إستراتيجية الاتفاقية بشأن الموارد بالاعتماد على طائفة من مدخلات المعلومات من الأطراف والخبرات على النحو المبين في الضميمة بهذه المذكرة (UNEP/CBD/WG-RI/4/6/Add.1).وتنقسم الوثيقة إلى سبعة أقسام: يستعرض القسم الثاني المؤشرات المعتمدة في المقرر 3/10 ألف مع الإشارة إلى أنواع البيانات المطلوبة واحتمال التداخل بينها، ويتناول القسم الثالث البيانات المطلوبة لتطبيق المؤشرات، مع عرض ذلك وفقا لإطار الإبلاغ الأولى، ويقترح القسم الرابع تصنيفا لأنشطة التنوع البيولوجي لاستخدامها الأمثل، ويقدم القسم الخامس توجيهات إضافية بشأن المنهجيات، ويركز القسم السادس على دراسة خطوط الأساس والقسم السابع على الخطوات الأخرى التي ستتخذ.

ثالثا- استعراض تنفيذ إستراتيجية حشد الموارد الأهداف 2 و5 و7 و6 و8

23. يسعى هذا القسم إلى تقديم موجز للتقديمات التي وردت من الأطراف. غير أن صغر عدد التقديمات يحد من القدرة عن إجراء استعراض شامل لتنفيذ الأهداف 2 و5 و7 و6 و8 من إستراتيجية حشد الموارد.

الهدف 2: تعزيز القدرات الوطنية على حشد الموارد وحشد الموارد المالية المحلية لتحقيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية

24. يركز الهدف 2 من إستراتيجية حشد الموارد على حشد الموارد المالية المحلية بدءا من التخطيط المالي وبناء القدرات وبرامج التمويل إلى مخصصات الميزانية والحوافز الاقتصادية وظروف التمكين لمشاركة القطاع الخاص. وأجرت الهند تجارب، وفقا لتقديمها، عن الإستراتيجية متعددة الطرق لحشد الموارد لحفظ التنوع البيولوجي. ويشمل ذلك التمويل العام وتحويل المشروعات لأنواع معينة من المشروعات بالاعتماد على الأموال التي تقدمها الوكالات الثنائية والمؤسسات المالية الإنمائية المتعددة الأطراف مثل البنك الدولي. وأجرت

الهند أيضا تقييما لإمكانية استخدام الوسائل المالية القائمة مثل الضرائب في حماية التنوع البيولوجي. وأنشأت الهند صندوقا وطنيا للتنوع البيولوجي بموجب القانون الوطني للتنوع البيولوجي لعام 2002 للتمكين من الوصول والاستفادة لوطنية من آليات التبادل.

25. واستكشفت الكويت، في تقديمها، إنشاء صندوق وطني للبيئة لتوفير الدعم اللازم لتنفيذ المشروعات البيئية. ويتطلب ذلك إصدار مرسوم أو توجيه لإنشاء الصندوق وإقامة السلطات الإدارية والعلمية للصندوق. ويمكن أن يعتمد الصندوق على المخصصات السنوية من ميزانية وزارة المالية وغيرها من مصادر التمويل. وتتراوح هذه المصادر بين مؤسسات البحوث العلمية والصناديق الوطنية للتنمية الاقتصادية وأموال الهبات الحكومية لأغراض التنمية وإدارات البحوث الحكومية والوزارات وتقاسم المشروعات الإنمائية في القطاعين العام والخاص مثل المصارف والاستثمارات المالية والمؤسسات الصناعية الكبيرة فضلا عن الضرائب البيئية من قطاعي النفط والصناعة، ورسوم تراخيص الصيد الترفيهي وإقامة المخيمات وغير ذلك من الخدمات البيئية التي توفرها السياحة الايكولوجية والرسوم التي تحصل من الانتهاكات والغرامات. وأشارت الكويت إلى أن الصندوق يحتاج إلى لجنة أو العديد من اللجان القانونية والعلمية لتحديد أهدافه وشروط التمويل وإجراءاته.

26. وأبرزت إكوادور أهمية الآليات المالية المبتكرة من حيث الوصول بقيم التنوع البيولوجي إلى المجتمع والاقتصاد. وتعتبر آليات التمويل المبتكرة بمثابة حوافز اقتصادية تهدف إلى تحقيق نواتج إيجابية للحفظ وإشراك القطاع الخاص. وبأسلوب آخر فإن آليات التمويل المبتكرة تسعى إلى التأثير في سلوك طائفة عريضة من القطاعات الاقتصادية من أجل مواءمة المصالح المختلفة مع تلك الخاصة بأهداف الحفظ. وقد بدأت إكوادور في استخدام الحوافز لدفع الشركات أو القطاعات إلى تحقيق التكنولوجيات النظيفة وعمليات الإنتاج الأكثر استدامة من الناحية البيئية من خلال السياسات العامة أو الحوافز الاقتصادية. وتتراوح هذه العمليات بين خطط الاعتماد إلى تحسين القدرات التنافسية للشركات من خلال مراعاة الكفاءة التكاليفية أو إقامة الأسواق أو الآليات للخدمات التي توفرها النظم الايكولوجية (مثل الأموال مقابل الحياة، والحوافز للتخفيف من الكربون وغير ذلك). وفي هذا الصدد، أنشأت الإكوادور برنامج حماية الغابات "الغابات الاجتماعية" ياسوني إيت ضمن مبادرات أخرى.

27. وأشارت الدنمارك إلى تمويل المعلومات الخاصة بالطبيعة والتنوع البيولوجي التي ورد وصف لها في التقرير الوطني الرابع الخاص بها بما في ذلك المصروفات العامة مقابل حماية الطبيعة للفترة 2000-2005- وعرض عام للحوافز الممولة من القطاع العام للفترة 2010-2015 فضلا عن الاتفاق بشأن النمو الأخضر (2009). وقد بلغ مجموع الإنفاق الحكومي على حفظ الطبيعة بما في ذلك المصروفات على مستوى المناطق والبلديات 2,528 مليون كرونا دنماركية في 2005 بعد أن كان هذا 2,118 مليون كرونا في 2000.

28. ووفقا للتقديم من الاتحاد الأوروبي، فإن المفوضية الأوروبية اعتمدت في 3 مايو/ أيار 2011 الرسالة الموجهة إلى البرلمان الأوروبي والمجلس واللجنة الاقتصادية والاجتماعية ولجنة الأقاليم المعنونة "تأمين حياتنا ورأسمالنا الطبيعي، إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للتنوع البيولوجي حتى عام 2020" التي تعترف فيها بأن تحقيق التزامات الاتحاد الأوروبي بشأن التنوع البيولوجي سوف يعتمد على توافر الموارد المالية وكفاءة استخدامها. وسوف يتطلب ذلك أن تعمل المفوضية والدول الأعضاء على :

- ضمان تحسين استخدام وتوزيع الأموال المتوافرة للتنوع البيولوجي؛
- ترشيد الموارد المتوافرة، وتعظيم المنافع المشتركة بين مختلف مصادر التمويل؛
- تنويع وزيادة المصادر المختلفة للتمويل بما في ذلك من خلال استحداث واستخدام آليات تمويل مبتكرة.

29. كما اعتمدت المفوضية الأوروبية يوم 20 سبتمبر/ أيلول 2011 *خريطة طريق إلى كفاءة الموارد في أوروبا* تعترف بأن الازدهار والرفاهة الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي يعتمدان على رأس المال الطبيعي، وأكد أن المفوضية سوف تعزز استخدام الصكوك المالية والمعتمدة على السوق المبتكرة واستكشاف توسيع إمكانياتها بما في ذلك احتمال إنشاء مرفق لتمويل التنوع البيولوجي والمدفوعات مقابل خدمات النظم الايكولوجية للتصدي للتحديات التي تواجه النظم الايكولوجية والتنوع البيولوجي على المستوى الوطني ومستوى الاتحاد الأوروبي والمستوى الدولي. وتشير خريطة الطريق أيضا إلى أن المفوضية سوف تقدم مقترحات لتعزيز الاستثمارات في رأس المال الطبيعي لتحقيق النمو الكامل والإمكانيات المبتكرة للبنية الأساسية الخضراء و"اقتصاد الاسترجاع".

30. واتخذ مجلس البيئة في الاتحاد الأوروبي سلسلة من الإجراءات صوب حشد الموارد لأغراض التنوع البيولوجي. ففي 13 ديسمبر/ كانون الأول 2010، أبرز الحاجة إلى قيادة قوية في الاتحاد الأوروبي من الدول الأعضاء والمفوضية لمتابعة الجهود على المستوى العالمي لتقييم مدخلات الموارد القائمة والاحتياجات منها لتحقيق أهداف وغايات الخطة الإستراتيجية لحشد الموارد والأهداف الواردة في الخطة الإستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة 2011-2020. وفي 21 يونيو/ حزيران 2011، وافقت على إستراتيجية الاتحاد الأوروبي بشأن التنوع البيولوجي حتى عام 2020 وشدد على الحاجة إلى حشد موارد إضافية من جميع المصادر المحتملة وضمان توفير التمويل الكافي وذلك من خلال جملة أمور من بينها الإطار المالي المقبل للاتحاد الأوروبي والمصادر الوطنية والآليات المالية المبتكرة لتحقيق التنفيذ الفعال للإستراتيجية وتوفير التمويل المنتظم لشبكة الطبيعة 2000. وفي 29 ديسمبر/ كانون الأول 2011، دعا مجلس البيئة المفوضية والدول الأعضاء إلى تسليم الالتزامات التي جرى التعهد بها الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف، وأكد من جديد الحاجة إلى تثمين رأس المال الطبيعي لتوفير إمكانيات إدراج القيم الاقتصادية للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية في صنع القرار في القطاعين العام والخاص، ونظم المحاسبة الوطنية، ودعا المفوضية إلى مواصلة العمل صوب تحقيق هذه الغاية.

31. وأشارت فرنسا إلى إستراتيجيتها الوطنية الخاصة بالتنوع البيولوجي (2011-2020) التي صدرت في 19 مايو/ أيار 2011، وعدد من الالتزامات التي تعهدت بها للفترة 2011-2013 ولاسيما في مجال التمويل. وفي 2011، قام فريق عامل بقيادة مركز التحليل الاستراتيجي بتحليل الإعانات الضارة بالتنوع البيولوجي، وتحديد السبل المحتملة لإصلاحها. وصدر في أكتوبر/ تشرين أول 2011 تقرير عن أضرار المعونة العامة.

32. وفي ألمانيا، أنشأت وزارة البيئة الألمانية صندوقا وطنيا لدعم تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي بإنفاق سنوي قدره 15 مليون يورو في 2010. وأصدرت الوكالة الاتحادية لحفظ الطبيعة العديد من المبادئ التوجيهية لتمويل التنوع البيولوجي على المستوى الوطني.

33. وفي إيطاليا، نظمت وزارة البيئة بالاشتراك مع وزارة الشؤون الخارجية اجتماعا لمختلف الوزارات في يوليو/ تموز 2010 لإجراء تبادل أولي للآراء عن صياغة إستراتيجية وطنية لحشد الموارد، وأنشئ خلال هذا الاجتماع الأول فريقا عاملا معنيا بإستراتيجية حشد الموارد. وسوف يتوقع الفريق العامل إنشاء فريق اتصال للعمل بشأن "خط الأساس" لموارد ومصروفات التنوع البيولوجي على المستوى الوطني، كما سيحاول تعزيز المساهمة على المستوى العالمي من خلال التعاون مع وكالة التعاون الإنمائي في وزارة الشؤون الخارجية الإيطالية.

34. وأصدرت هولندا تكليفا بإجراء دراسة لتقييم النظم الايكولوجية الوطنية فضلا عن دراسة وطنية عن اقتصادات النظم الايكولوجية والتنوع البيولوجي. وقد أنشئ في هولندا عشرون صندوقا إقليميا لتمويل مشروعات مثل إدارة المناظر الطبيعية واستعادة الطبيعة بموارد من الجهات الراعية والهبات وغير ذلك من المنح. وقد جمعت خطة الصناديق الخضراء في هولندا أكثر من 7 مليارات يورو لتنفيذ 500 مشروع أخضر (1995-2007). وتحصل المشروعات الخضراء على التحفيز من الإعفاءات الضرائيبية للمستثمرين (من القطاع الخاص ومن المؤسسات) ودعم المشروعات بأسعار فائدة منخفضة. وتستكشف الحكومة الهولندية أيضا خيارات أخرى مثل المدفوعات مقابل خدمات النظم الايكولوجية.

35. واعتمدت أسبانيا الخطة الإستراتيجية للتراث الطبيعية والتنوع البيولوجي للفترة 2011-2017 في 16 سبتمبر/ أيلول 2011، وهي الخطة التي تتضمن توقعات وأهداف وتدابير لتنفيذ إستراتيجية لحشد الموارد على المستوى الوطني. وأنشأ القانون 42 لعام 2007 الصادر في 13 ديسمبر/ كانون الأول الصندوق الاستئماني للتراث الطبيعي الذي سيعمل كأداة تمويل مشترك يهدف إلى ضمان تجانس الأراضي وتحقيق أهداف هذا القانون. وقد أسفر مشروع التقييم الوطني للنظم الايكولوجية للألفية عن توفير معلومات ضخمة محققة علما عن التغييرات في النظم الايكولوجية التي لها تأثير مباشر على رفاهة البشر.

36. ونظرا لتزايد عدد البلدان التي بدأت في إجراء عملية تقييم وطني للنظم الايكولوجية ودراسات اقتصادية وطنية بشأن التنوع البيولوجي، يمكن توقع زيادة قدرات الوزارات والوكالات بمرور الوقت. غير أن المؤسسات المعنية لحشد الموارد الفعالة واستخدامها ليست محددة تحديدا واضحا بالإضافة إلى الصعوبات أمام إجراء تقييم سليم لتعزيز القدرات المؤسسية بموجب الهدف 2-1 من إستراتيجية حشد الموارد. وفي هذا السياق، فإن من المفيد إجراء تخطيط وتحليل مؤسسي كجزء من استراتيجيات حشد الموارد المحددة للبلدان النامية في إطار تنقيح الاستراتيجيات وخطط العمل الخاصة بالتنوع البيولوجي.

37. وفي حين أن إعداد استراتيجيات وخطط عمل التنوع البيولوجي قد أصبحت اتجاها شبه عالمي في عملية وضع الرؤية والاستراتيجيات الطويلة الأجل للإدارة الوطنية للتنوع البيولوجي، بدأ العديد من البلدان في صياغة برامج للمدى القريب لتفعيل تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية الخاصة بالتنوع البيولوجي مثل خطط الإشراك، وخطة الأعمال أو الحفظ المالية الوطنية على النحو الذي طالب به الهدف 2-2 من إستراتيجية حشد الموارد، والخطط المالية المتتابعة في سياق الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية بشأن التنوع البيولوجي توفر أداة مفيدة لدعوة أصحاب المصلحة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية إلى تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية بشأن التنوع البيولوجي.

38. وقد اضطلعت جميع الأطراف تقريبا ببعض التدابير لإدراج التنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية في التخطيط الوطني والقطاع، والى حد أقل بكثير مراعاة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية في الميزانيات القطاعية المعنية. ولم يتحقق حتى الآن أي تقدم في نظر أفضل الطرق لإدراج وتعميم القطاع مثل المبادئ العامة والنهج النوعية الفريدة إزاء القطاعات الفرعية.

39. وتعتبر الحوافز الاقتصادية أدوات قد تستخدمها الأطراف للتأثير في صنع القرار لدى أصحاب المصلحة المعنيين مثل المستويات المنخفضة في الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات التنوع البيولوجي للترويج للأهداف الثلاثة للاتفاقية. وفي عدم توافر آليات للسوق، فإن أدوات التدخل الفعالة لدى الأطراف هي الإنفاق العام والضرائب. وتؤدي التدابير الضرائيبية مثل الإعفاءات الضريبية وتطبيق ضرائب جديدة على الأنشطة الاقتصادية التي لها تأثيرات معاكسة على التنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية إلى تحقيق أهداف الاتفاقية إلاّ أنها تبدو غير كافية. وعلى ذلك أصبحت المصروفات العامة محور تركيز لنظر الحوافز الاقتصادية بما في ذلك المشتريات العامة والتحويلات الحكومية الدولية واللامركزية وإصلاح الإعانات.

40. وقد حدثت تطورات متباينة فيما يتعلق بتنفيذ الهدف 2-5 من إستراتيجية حشد الموارد الذي يسعى إلى النظر في تعزيز الصناديق المحلية وبرامج التمويل أو إنشاء الجديد منها من خلال المساهمات الطوعية. وقد استكشفها الكثير من الأطراف من البلدان النامية فكرة الصناديق البيئية وبرامج التمويل المحلية في إستراتيجيتهم وخطط عملهم الوطنية للتنوع البيولوجي إلاّ أن عدد ضئيل منهم هو الذي نجح في إنشاء وتعزيز صناديق البيئة وبرامج التمويل المحلية. وترتبط قصص النجاح في هذا المجال بفرص التمويل الخارجي غير العادية.

41. ويسعى الهدف 2-6 من إستراتيجية حشد الموارد إلى تهيئة ظروف ممكنة لمشاركة القطاع الخاص في دعم الأهداف الثلاثة للاتفاقية بما في ذلك القطاع المالي. ويتمثل النهج السائد حتى الآن في استثارة الوعي بالتنوع البيولوجي بين قطاعات الأعمال لتعزيز هباتهم الخيرية لأهداف التنوع البيولوجي وليس على تعميم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية في نظم الأسواق التي يعمل فيها القطاع الخاص ويكافح. وقد ظهرت المبادرات الطوعية وإنشاء الأسواق من جانب القطاع الخاص في عدد من البلدان إلاّ أن ظروف السوق بالنسبة للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية ظلت بين المجالات الأقل تطورا في إطار إستراتيجية حشد الموارد وذلك بالدرجة الأولى نتيجة لعدم كفاية الاهتمام الذي تليه الحكومات.

الهدف 5: تعميم التنوع البيولوجي ومايرتبط به من خدمات النظم الايكولوجية في خطط وأولويات التعاون الإنمائي بما في ذلك الصلات بين برامج عمل الاتفاقية والأهداف الإنمائية للألفية.

42. يسعى الهدف 5 من إستراتيجية حشد الموارد إلى الترويج لمراعاة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية من جانب المنظور الكامل لأصحاب المصلحة على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية الذين في وضع يتيح لهم توفير الدعم المالي لمشروعات التنوع البيولوجي بما في ذلك المنظمات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية، والأطراف من البلدان النامية، والنظام الإنمائي للأمم المتحدة فضلا عن المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية وشركاء التمويل على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات السكان الأصليين والمؤسسات العامة للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية وقد زاد ذلك في التقديم الهندي الذي حدد ثلاثة مصادر لتمويل التنوع البيولوجي هي التمويل العام على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية والدولية (بما في ذلك التمويل العام من المساعدات الإنمائية الرسمية ومن غير ذلك المساعدات الإنمائية الرسمية) والتمويل الخاص الدولي والوطني لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام ومصادر تمويل المناخ، بما في ذلك تمويل التكيف.

43. وتمكنت الدنمارك من أن تعد حسابا شاملا للمساعدات الإنمائية الدنماركية ذات الصلة بالتنوع البيولوجي، وقدمت وثيقة متصلة ذات صلة بعنوان "المساعدات الدنماركية بشأن اتفاقيات ريو 2011-2010". ويتضمن المطبوع معلومات عن التعاون الإنمائي والبيئة والمناخ والجهود الثنائية والجهود المتعددة الأطراف لدعم المنظمات البيئية الدولية والمساعدة من خلال القطاع الخاص.

44. وأشار الاتحاد الأوروبي إلى أن التنوع البيولوجي يشكل جزءا أساسيا من سياسة وأنشطة التعاون الإنمائي للاتحاد الأوروبي. وتنص رسالة المفوضية الأوروبية عن تجانس السياسات من أجل التنمية على أن الاتحاد الأوروبي على "أن يعزز التمويل المخصص للتنوع البيولوجي وتدعيم التدابير الرامية إلى تعميم التنوع البيولوجي في المساعدات الإنمائية". وتقر رسالة المفوضية الصادرة في 29 يونيو/ حزيران 2011 بشأن "ميزانية لأوروبا عام 2020"، بأن من الضروري تعميم الشواغل المتعلقة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية في جميع المشروعات والبرامج الإنمائية مع التركيز على القطاعات مثل الزراعة والمياه والإصحاح وأن من الضروري زيادة التآزر بين تمويل التنوع البيولوجي والمناخ من خلال النهج المعتمدة على النظم الايكولوجية للتخفيف من آثار المناخ والتكيف معا. وتقوم المفوضية والدول الأعضاء في الوقت الحاضر بمناقشة الإطار المالي المتعدد السنوات القادم للاتحاد الدولي للفترة 2014-2020 بهدف تعميم أهداف التنوع البيولوجي في الصكوك المالية ذات الصلة بما في ذلك الخاصة بالزراعة ومصايد الأسماك والسياسات الإقليمية والخارجية.

45. ووفقا لما جاء في التقديم الفرنسي، أعدت الوكالة الفرنسية للتنمية ونوعت من حافظتها للمشروعات التي تركز على إنشاء مناطق محمية وتصميم خطط للإدارة وتحقيق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وأسهمت الوكالة الفرنسية بمبلغ 86.4 مليون يورو في التزام عام 2010 للتنوع البيولوجي بما في ذلك تخصيص جزء كبير لحفظ غابات حوض الكونغو وإدارته المستدامة. وأنفق مرفق البيئة العالمية الفرنسي الذي تتولى إدارته التنظيمية والمالية الوكالة الفرنسية للتنمية، وبإستراتيجيته ومقرراته التي تتخذها لجنة توجيهية مشتركة بين الوزارات (الاقتصاد والشؤون الخارجية والايكولوجية والتنمية) نسبة 30 في المائة من التزاماته على حماية التنوع البيولوجي في 2010 و46 في المائة من الالتزامات السنوية في 2011. كما أسهمت فرنسا في اتفاق بين الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة وفرنسا بما يقرب من 6.5 مليون دولار أمريكي.

46. وذكرت ألمانيا أن الحكومة قد قدمت الدعم منذ منتصف عام 1984 لأكثر من 400 برنامج ومشروع في أنحاء العالم أسهمت في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. وتعمل وكالة البيئة باستمرار في تعميم التنوع البيولوجي في مختلف برامجها الخاصة بالتعاون أو تقدم الدعم لشركائها لتعميم التنوع البيولوجي في المجالات السياساتية الأخرى مع تركيز خاص على الصلات بين التنوع البيولوجي والأهداف الإنمائية للألفية مثل من خلال المحافظة على التنوع البيولوجي الزراعي، وإدرار الدخل من تسويق المنتجات المستدامة للتنوع البيولوجي والتقاسم العادل للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، والإدارة المستدامة للمناطق المحمية وتثمين خدمات النظم الايكولوجية.

47. وأشارت هولندا في تقديمها إلى أنها تدعم بنشاط في مجالات تعاونها الدولي المشروعات في البلدان النامية التي تشتمل على ترتيبات مالية مثل المدفوعات مقابل خدمات النظم الايكولوجية حيث تقدم مدفوعات للمجتمعات المحلية مقابل حفظ خدمات النظم الايكولوجية، واستخدامها المستدام. والى جانب المساعدة في وضع ترتيبات مالية محلية، تعتبر هولندا من بين البلدان المؤسسية لمبادرة التنمية الخضراء التي تهدف إلى إحداث زيادة كبيرة في الموارد المالية لأغراض حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام من خلال تشجيع التمويل الخاص الطوعي للممارسات المستدامة لإدارة الأراضي. وتقترح هذه المبادرة وضع مخطط لاعتماد الشهادات لاعتماد خطط وممارسات إدارة الأراضي التي تحقق نتائج قابلة للقياس وملموسة للتنوع البيولوجي والتنمية الاجتماعية فيما يتجاوز سيناريو الأعمال المعتادة. وسوف تعوض العائدات المستعملين أو تكافئهم على مايقومون به من أنشطة تؤدي إلى الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي أو حفظه.

48. وترد السياسة الأسبانية للتعاون الدولي في الخطة الرئيسية للتعاون الأسباني. وهي عبارة عن خطة مدتها أربع سنوات تتضمن مبادئ توجيهية عامة وأساسية لسياسة التنمية الأسبانية. وتعترف الخطة الرئيسية الحالية للتعاون الأسباني (2009-2012) بالاستدامة بوصفها أساس التنمية، وحددتها باعتبارها الهدف المحدد الثاني من أجل "الترويج للحفظ والاستخدام المستدام لخدمات النظم الايكولوجية التي توفر للنهوض بالظروف المعيشية للسكان" ويضمن هذا الإطار تعميم البيئة في جميع أنشطة التعاون في أسبانيا والاستخدام المنهجي للأدوات التي تدرج الاعتبارات البيئية في كافة أنحاء دورة المشروعات (التشخيص، والتمديد، والصياغة والرصد والتقييم). وكانت أسبانيا نشطة في الإسهام في مختلف الصناديق وبرامج التعاون مثل منح المساعدات لمنظمات غير الساعية للربح، ومرفق شراكة الكربون، والغابات للبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية الذي تشترك فيه منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصناديق الاستثمار في مجال المناخ ومرفق صندوق الغابات لأفريقيا وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي وويب الحياة، والصندوق الاستئماني لمبادرة ياسوني ITT التي أطلقتها حكومة إكوادور.

49. وأجرت المملكة المتحدة تقييما وطنيا للنظم الايكولوجية في المملكة المتحدة. وهو أول تحليل للبيئة الطبيعية في المملكة من حيث المنافع التي تقدمها للمجتمع والازدهار الاقتصادي المستمر، وأصدرت ورقة بيضاء بشأن البيئة الطبيعية بعنوان :الاختبار الطبيعي: المحافظة على قيمة الطبيعة" في عام 2011. وتساعد مبادرة داروين البلدان الغنية بالتنوع البيولوجي إلاّ أنها فقيرة في الموارد المالية في تحقيق أهدافها في إطار هدف أو أكثر من الأهداف الثلاثة الرئيسية للاتفاقية من خلال تمويل المشروعات التعاونية التي تعتمد على خبرات المملكة المتحدة في مجال التنوع البيولوجي، ومنذ إطلاق هذه المبادرة خلال قمة ريو عام 1992، جرى استثمار أكثر من 80 مليون جنيه إسترليني في أكثر من 700 مشروع في أنحاء العالم. وفي عام 2011 زادت حكومة المملكة المتحدة الموارد المالية المتاحة لهذه المبادرة حيث أتاحت أكثر من 25 مليون جنيه إسترليني للسنوات الأربع القادمة لمشروعات داروين. ويزود البلد صندوق المناخ الدولي بمبلغ 2.9 مليون جنيه إسترليني لتقديم التمويل الدولي للمناخ في البلدان النامية من 2011 إلى 2015، وقدمت مساهمة مخصصة بمبلغ 100 مليون جنيه إسترليني لصندوق المناخ الدولي للإنفاق على الغابات لدعم برنامج خفض الانبعاثات من إزالة الغابات وتدهور الغابات في البلدان النامية. كما أعلنت المملكة المتحدة عن أنها سوف تضع نهجا طوعيا للتعويض في انجلترا سيجري اختباره في ست مناطق تجريبية لمدة سنتين.

50. وقد لوحظ الكثير من الأمثلة الواعدة للتعميم في مختلف منظمات المانحين المتعددة الأطراف والثنائية، والمنظومة الإنمائية في الأمم المتحدة فضلا عن المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية، وشركاء التمويل على المستوين الإقليمي ودون الإقليمي والمنظمات الدولية والمؤسسات العامة للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية. ومع ذلك، لايتوافر أي إطار أو منبر متجانس لتمويل التنوع البيولوجي يمكن لجميع المانحين والوكالات الإنمائية الراغبة الإسهام فيه على أساس طوعي. وقد أنشأت فرنسا، في إستراتيجيتها الوطنية للتنوع البيولوجي للفترة 2011-2020 آلية للاكتتاب والالتزام لإضفاء الطابع الرسمي على حشد جميع أصحاب المصلحة. ويمكن لكل مكتب أن يقدم التزاما بالعمل في إطار قدراته وموارده للإسهام في تحقيق الرسالة والأهداف الإستراتيجية والأهداف من خلال العمل معا وتحقيق النجاح.

الهدف 7: تعزيز تنفيذ مبادرات وآليات الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع الناشئة عنها لدعم حشد الموارد

51. كانت المفاوضات التي أجريت ونجاح إدراج بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمتساوي للمنافع الناشئة عن استخدامها في الاتفاقية عام 2010 فرصة هامة لاستثارة الوعي وبناء القدرات لدى مختلف أصحاب المصلحة على تنفيذ البروتوكول وتعزيز تبادل الخبرات والممارسات الجيدة. واقترح التقديم الهندي أن لايقتصر تركيز الموارد المالية المستخدمة في تحقيق أهداف الحصول وتقاسم المنافع على ضمان تدفقات العائدات بل وعلى ضمان أيضا إعادة توزيع هذه التدفقات فيما بين المجتمعات المحلية.

52. وتخطط فرنسا للإسهام، بمبلغ يصل إلى مليون يورو في صندوق تنفيذ بروتوكول ناغويا، وقبلت، من خلال صندوق البيئة العالمي، تمويل حتى مبلغ 900,000 يورو مشروعا في الجنوب الأفريقي بشأن اعتماد المنتجات الطبيعية للمحافظة على التنوع البيولوجي ودعم التنمية المحلية للسكان. وعلى المستوى الوطني، نظمت فرنسا دراسة عن فائدة وإمكانيات أدوات الحصول وتقاسم المنافع، وعقدت عددا من الندوات الدراسية بمبادرة من وزارة التنمية المستدامة، وروابط قطاعات الأعمال ومراكز البحوث. والتزمت فرنسا، كجزء من

إستراتيجيتها الوطنية للتنوع البيولوجي التي اعتمدتها في مايو/ أيار 2011 بإنشاء فريق عامل يتولى في 2012 وضع مقترح بشأن الإطار القانوني الوطني للحصول وتقاسم المنافع.

53. وذكر الاتحاد الأوروبي في تقديمه أنه اشترك في تمويل مشروعات مختلفة بغرض تعزيز القدرات الإقليمية والوطنية عن اختيار وتنمية واستخدام التنوع البيولوجي وما يتصل به من مؤشرات لضمان التقدم صوب تحقيق أهداف التنوع البيولوجي لعام 2020 فضلا عن تيسير تنفيذ بروتوكول ناغويا من خلال المساعدة في إنشاء آلية تبادل المعلومات الخاصة ببروتوكول ناغويا فضلا عن مبادرات بناء القدرات الخاصة بالبلدان النامية.

54. ووفقا لتقديم ألمانيا، فإن وكالة البيئة تستضيف مبادرة جهات مانحة متعددة لتنمية القدرات الخاصة بالحصول وتقاسم المنافع التي أطلقتها عام 2006 كل من هولندا وألمانيا لدعم المجموعة الأفريقية في المفاوضات الخاصة بالتوصل إلى اتفقا بشأن الحصول وتقاسم المنافع منذ اعتماد بروتوكول ناغويا في 2010، تركز مبادرة تنمية قدرات الحصول وتقاسم المنافع على دعم البلدان النامية في تنفيذ تدابير الحصول وتقاسم المنافع الملائمة على المستوى الوطني والمستوى (دون) الإقليمي، ويتمثل الهدف في إنشاء وتعزيز عمل شراكات الحصول وتقاسم المنافع مع القطاع الخاص لفائدة حفظ التنوع البيولوجي وتوفير سبل العيش لموردي الموارد الجينية على المستوى المحلي. وتعمل المبادرة في إقليم البحر الكاريبي والمحيط الهادي (http://www.abs-africa.info/) من الدنمارك والنرويج وألمانيا ومعهد الطاقة والبيئة للبلدان الناطقة بالفرنسية والاتحاد الأوروبي باعتبارها من الجهات المانحة.

55. وتخطط المملكة المتحدة للإسهام بمبلغ 500,000 دولار أمريكي في صندوق تنفيذ بروتوكول ناغويا. وأصدرت المملكة المتحدة تكليفا بإجراء بحوث لفهم تأثيرات تنفيذها للبروتوكول. وسوف يحدد المشروع القطاعات داخل البلد التي تستخدم الموارد الجينية، ودراسة المدى الذي تصل إليه المملكة المتحدة باعتبارها موردا للموارد الجينية، ودراسة مختلف الخيارات المفتوحة أمامها في تنفيذ أحكام بروتوكول ناغويا فضلا عن التأثيرات المحتملة لكل خيار على القطاعات المحددة.

56. وسوف تستمر أنشطة استثارة الوعي وبناء القدرات وتبادل المعلومات في المستقبل في التركيز على تعزيز تنفيذ بروتوكول ناغويا. ويوجد في هذا البروتوكول نصا كامنا يشجع المستعملين والموردين على توجيه المنافع المباشرة الناشئة عن استخدام الموارد الجينية صوب حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته. ووافقت الأطراف أيضا على النظر في الحاجة إلى آلية عالمية متعددة الأطراف لتقاسم المنافع وطرائق تحقيق ذلك من أجل معالجة التقاسم العادل والمتساوي للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بهذه الموارد والتي تحدث في الأوضاع العابرة للحدود أو التي لايمكن منحها أو الحصول عليها قبل الموافقة المسبقة عن علم، وأن المنافع التي يتقاسمها مستعملو الموارد الجينية والمعارف التقليدية المتصلة بهذه الموارد من خلال هذه الآلية سوف تستخدم في دعم عمليات حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته على الصعيد العالمي.

الهدف 6: تعزيز بناء القدرات لحشد الموارد واستخدام وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب كتكملة للتعاون الضروري بين بلدان الشمال والجنوب
الهدف 8: تعزيز المشاركة العالمية في حشد الموارد لدعم تحقيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية

57. يشدو الهدفان 6 و8 من إستراتيجية حشد الموارد على أهمية بناء القدرات واستثارة الوعي لدعم حشد الموارد بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الجنوب كتكملة للتعاون الضروري بين بلدان الشمال والجنوب. وقد أصبحت حلقات العمل الإقليمية ودون الإقليمية بشأن التنوع البيولوجي وتمويله الوسائل الرئيسية لبناء القدرات واستثارة الوعي بحشد الموارد. وتمكنت الأمانة بفضل دعم مالي سخي من هولندا والاتحاد الأوروبي واليابان وأسبانيا، من تنظيم سلسلة من حلقات العمل دون الإقليمية بشأن التنوع البيولوجي وتمويله بمشاركة جهات الاتصال الوطنية وممثليها في كل من الاتفاقية ومرفق البيئة العالمية والذين حضروا أيضا حلقات العمل الموسعة للفئات المستهدفة التي نظمها ومولها مرفق البيئة العالمية. وكان تركيز سلسلة حلقات العمل دون الإقليمية لعام 2011 هو استكشاف خيارات التمويل لدعم الخطة الإستراتيجية للاتفاقية التي اعتمدت مؤخرا للفترة 2011-2020 وسلسلة حلقات العمل دون الإقليمية لعام 2012 التي تعمل على الترويج لأنشطة المتابعة ذات الصلة بالمقررين 3/10 ألف وباء والإعداد للاجتماعات الحكومية الدولية القادمة مثل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف. وقد ساعدت حلقات العمل دون الإقليمية بمتوسط تكلفة لايزيد عن ثم، تكلفة حلقة عمل من نفس المستوى، في الوصول إلى جميع الدوائر المستهدفة باستثناء اثنتين في الآلية المالية.

58. وأطلقت حملة الاتحاد الأوروبي لاستثارة الوعي العام بالتنوع البيولوجي في مارس/ آذار 2010 وتركزت على شعار "التنوع البيولوجي- نحن جميعا المعنيون" بهدف إقناع الناس من جميع الأعمار والخلفيات إلى أن يصبحوا مشاركين بشخصهم في حماية التنوع البيولوجي. وقد أعقبت إنشاء الموقع الشبكي للحملة والإعلان في وسائط الإعلام تنظيم مناسبات في العديد من البلدان. وفي عام 2010 تم تسجيل نحو 3.5 مليون وجهة نظر على صفحة الويب وأعلن أكثر من 190,000 شخص من130 بلدا. أنفسهم "مناصرون للتنوع البيولوجي" على إعلان الحملة على الفيسبوك. وشهد شريط الفيديو المتعلق بالدعوة إلى اليقظة أكثر من 1.5 مليون نسمة. واستمرت الحملة خلال 2011 وتركزت على الحضور الإلكتروني (الموقع الشبكي ووسائط الإعلام الاجتماعية) والأنشطة التي نظمها الشركاء مثل ممثليات الاتحاد الأوروبي. وفي عام 2011، كانت أنشطة الحملة تهدف إلى إشراك الناس في عمل نشاط في الحياة العملية. ودعي الناس، من خلال طلب جديد إلى الالتزام بالقيام بنشاط ما للمساعدة في المحافظة على التنوع البيولوجي. كما صدر عدد من المطبوعات وأشرطة

الفيديو. ومن المقرر إقامة عدد من الأنشطة في 2012 للاحتفال بالعيد العشريني لتوجه الطبيعة الصادر عن برنامج الموئل عام 2000 وقواعد الحياة. ومن بين الأنشطة إقامة مناسبات رفيعة المستوى في عدد قليل من المواقع الطبيعية وإحداث مشروع الحياة في نحو 100 موقع وإصدار كتيبات للاحتفال بما في ذلك الطبيعة عام 2000.

59. ووفقا لتقديم فرنسا، أنشأ مرفق البيئة العالمية الفرنسي في عام 2006 برنامج المبادرات الصغيرة لدعم منظمات المجتمع المدني المشاركة في حماية التنوع البيولوجي ومواجهة تغير المناخ في البلدان الأفريقية من خلال تمويل المشروعات الصغيرة الحجم. وستنفذ وكالة البيئة الفرنسية في عام 2012 نافذة معينة للمنظمات غير الحكومية بشأن الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي بواسطة المجتمعات القروية. وتشمل أهداف ذلك كجزء من جهود حماية التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد البيولوجية، والتعاون بين بلدان الجنوب، ومكافحة الفقر والقضايا الجنسانية. وتسهم فرنسا بمبلغ 25 مليون يورو في المرحلة الثانية من صندوق الشراكة من أجل النظم الايكولوجية الحرجة (2007-2012) الذي يمول المشروعات وبناء القدرات الخاصة بالمنظمات غير الحكومية العاملة في البلدان النامية على حفظ التنوع البيولوجي وإدارته المستدامة.

60. وأشارت ألمانيا إلى أن وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الاتحادية تدعم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون ثلاثي الأطراف. فعلى سبيل المثال يركز التعاون الثلاثي الأطراف مع البرازيل على تعزيز القدرات المؤسسية لتحقيق التعاون بين بلدان الجنوب المعتمد على النتائج. وتعمل البرازيل وألمانيا معا لتنفيذ مشروعات في البلدان النامية وذلك مثلا من خلال دعم مركز للتكنولوجيا البيئية في بيرو. وتدعم ألمانيا دراسة عالمية عن "اقتصادات النظم الايكولوجية والتنوع البيولوجي. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة إلى استثارة الوعي العام بالأهمية الحاسمة للتنوع البيولوجي والسلع والخدمات التي يوفرها لرفاهة البشر والاقتصاد المحلي والوطني والعالمي.

61. واقترح التقديم الهندي عقد اجتماع دولي للمانحين والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف لتقيم إمكانية حشد الموارد لأهداف التنوع البيولوجي لعام 2020. ويمكن استخدام هذا الاقتراح في استثارة الوعي العام بأهمية التنوع البيولوجي والسلع والخدمات التي يوفرها على جميع المستويات لدعم حشد الموارد استجابة للهدف 8-1 من إستراتيجية حشد الموارد.

62. وقد تحولت حلقات العمل دون الإقليمية التي نظمت بالتعاون مع برنامج الدعم القطري في مرفق البيئة العالمية إلى أداة فعالة من الناحية التكاليفية لبناء القدرات الوطنية والإقليمية على مهارات حشد الموارد، والتخطيط المالي، والاستخدام الفعال للموارد وإدارته ودعم أنشطة استثارة الوعي، والترويج لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في مجال تمويل التنوع البيولوجي على النحو المشار إليه في الهدفين 6-1 و6-3 من إستراتيجية حشد الموارد. وتهدف حلقات العمل هذه بالدرجة الأولى، جهات الاتصال الوطنية للاتفاقية، وآليتها المالية ولعدد محدود من ممثلي المجتمع المدني الذين تمثيلهم لحضور حلقات العمل الموسعة للفئات المستهدفة لمرفق البيئة العالمية. ولم يتمكن سوى عدد قليل من جهات الاتصال الخاصة بحشد الموارد من حضور حلقات العمل هذه.

63. وثمة أمثلة متنامية على التعاون بين بلدان الجنوب، وعلى وجه الخصوص التعاون ثلاثي الأطراف من أجل التنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية. غير أنه لم يتم وضع أي طرائق مقبولة على نطاق واسع للتعاون بين بلدان الجنوب بما في ذلك دور هذا التعاون في التعاون الإنمائي الدولي. وقد تتمثل نقطة البداية في الدور التحفيزي للتعاون الثلاثي الأطراف بالنظر إلى أحكام المادة 20 من الاتفاقية.

رابعا- التوصيات المقترحة

64. أبرزت هذه المذكرة القضيتين اللتين حددها الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف للنظر من جانب الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية خلال اجتماعه الرابع. ففيما يتعلق بتحديد الأهداف، ورد العديد من الاقتراحات من الأطراف بشأن الأساس الذي يعتمد عليه في إقرار الأهداف. وأمام هذه الخلفية قد يرغب الفريق العامل في أن ينظر في التوصية التالية:

إن الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية:

1- *يدعو* الأطراف إلى استخدام إطار الإبلاغ الأولى (UNEP/CBD/WG-RI/4/6/Add.1) الذي قامت الأمانة بتحديثه في ضوء المناقشات التي دارت في الفريق العامل؛

2- يعرب عن امتنانه لحكومات إكوادور واليابان، والسويد والنرويج والهند لاشتراكها في استضافة ندوات الحوار غير الرسمية مع الأمانة بشأن توسيع نطاق تمويل التنوع البيولوجي التي عقدت في كيوتو من 6 إلى9 مارس 2012 ويحاط علما بالموجز الذي أعده الرئيس المشارك للحوار (UNEP/CBD/WG-RI/4/INF/9)؛

3- *يرحب* بإنشاء فريق رفيع المستوى معني بالتقييم العالمي للموارد الخاصة بتنفيذ الخطة الإستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة 2011-2020 باعتبار ذلك إسهاما آخر في الاستعدادات للاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف، ويعرب عن إمتنانه لحكومتي المملكة المتحدة والهند لاشتراكهما في رعاية هذا الفريق؛

4- *يطلب* إلى الأمين التنفيذي:

(أ) استكشاف إمكانية إنشاء بوابة تمويل للتنوع البيولوجي، بمشاركة مرفق البيئة العالمية، للعمل كبوابة لمساعدة الأطراف بالمعلومات عن الآلية المالية للاتفاقية، وعن حشد المواد لدعم البلدان النامية في تنفيذ الخطة الإستراتيجية للفترة 2011-2020 كجزء من أعمال الرصد العالمي؛

(ب) تقرير عن المشاورات مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن سبل تعزيز استخدام "الأسواق البيولوجية" وسبل إدراج هذه المعلومات في التقارير الوطنية في المستقبل، استجابة للفقرة 12 من المقرر 3/10؛

(ج) تنظيم حلقات عمل إقليمية وخاصة بالخبراء حسب مقتضى الحال لمساعدة الأطراف في جمع المعلومات على المستوى الوطني باستخدام إطار الإبلاغ الأولى فضلا عن استكشاف آليات تمويل ذات صلة بما في ذلك المبادئ التوجيهية والضمانات ؛

5- *يحاط علما* بالتقديمات التي وردت عن استعراض تنفيذ الأهداف 2 و5 و7 و6 و8 من إستراتيجية حشد الموارد وتشير هذه التقديمات، رغم محدودية عددها وإن كانت ثرية بمحتوياتها، إلى اتجاه إيجابي في اتخاذ التدابير لحشد الموارد للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية.

وقد يرغب الفريق العامل أيضا في التوجيه بأن يعتمد مؤتمر الأطراف في اجتماعه الحادي عشر مقررات على نسق الخطوط التالية:

إن مؤتمر الأطراف

1- *يشجع* الأطراف على وضع خريطة مؤسسية/ تحليل مؤسسي كجزء من استراتيجيات حشد الموارد الخاصة بالبلدان النامية في إطار تنقيح استراتيجياتهم وخطط عملهم المعنية بالتنوع البيولوجي؛

2- يعتمد إطار الإبلاغ (UNEP/CBD/WG-RI/4/6/Add.1) الذي قامت الأمانة بتحديثه إلى المناقشات في الاجتماع الرابع للفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية؛

3- يوصي الأطراف بأن تستخدم مؤقتا متوسط السنوات 2006-2010 كخط أساس لحشد الموارد؛

4 - يقرر استخدام المصطلح الواسع "آليات تمويل التنوع البيولوجي" بدلا من تعبير "آليات التمويل المبتكرة" ليشمل كامل منظور الآليات التي تطبق بالفعل والممكنة لتمويل التنوع البيولوجي ويمكن توسيع نظامها لتحقيق إستراتيجية الاتفاقية بشأن حشد الموارد؛

5- يطلب إلى الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية أن يواصل استعراض إدراج إطار الإبلاغ الأولى خلال اجتماعه الخامس استنادا إلى المعلومات التي ترد من الأطراف بشأن الاحتياجات من التمويل والثغرات والأولويات ذات الصلة؛

6- *يدعو* الأطراف والحكومات إلى تقديم أول تقاريرها باستخدام إطار الإبلاغ الأولى قبل الاجتماع الخامس للفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية بطريقة حسنة التوقيت للنظر من جانب الهيئة الفرعية؛

7- *يدعو* الأطراف والمنظمات الشريكة المعنية إلى دراسة دورها في تهيئة الظروف الممكنة ولاسيما المعنية بإشراك القطاع الخاص في دعم أهداف الاتفاقية بما في ذلك استخدام معايير الاستدامة في المشتريات الحكومية وخطوط الإقراض ومن خلال الترويج للتعديلات على الصكوك والحوافز الاقتصادية الراهنة بغرض الاستعاضة عن الآثار الضارة بمكاسب إيجابية صافية للتنوع البيولوجي وتقديم معلومات عن خبراتها إلى الأمين التنفيذي (أنظر، UNEP/CBD/WG-RI/4/9)؛

8- *يحاط علما* بالتعاون الإيجابي بين أمانة الاتفاقية ومرفق البيئة العالمية في تنظيم سلسلة من حلقات العمل دون الإقليمية بشأن حشد الموارد ويعرب عن امتنانه للاتحاد الأوروبي واليابان وهولندا وأسبانيا لما قدمته من دعم مالي سخي.